العنوان:	جزيرة العرب أرض السلام المقدسة وموطن العروبة وإمبراطورية البترول
المصدر:	مجلة حقول
الناشر:	نادى الرياض الأدبى
المؤلف الرئيسي:	بيربي، جان جاك
مؤلفين آخرين:	البقاعي، محمد خير محمود، الهلابي، عبدالعزيز بن صالح(مترجم، عارض)
المجلد/العدد:	ع1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2004
الشهر:	يونيو / جمادى الأولى
الصفحات:	90 - 93
رقم MD:	853836
نوع المحتوى:	عروض كتب
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	AraBase
مواضيع:	عرض وتحليل الكتب، الجزيرة العربية، الجغرافيا التاريخية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/853836

جزيرة العرب
أرض الإسلام المقدسة وموطن العروبة وإمبراطورية البترول

تأليف جان جاك بيربي
تعريب محمد خير البقاعي
الرياض / مكتبة العبيكان / ١٤٢٣هـ /٢٠٠٢م / ٣٧٨ صفحة



كانت الجزيرة العربية ملهبة لخيال كثير من الأوربيين خاصة في مطلع العصور الحديثة بسبب الدين الذي شع منها وانتشر في أنحاء كثيرة من العالم بما فيها جنوبي أوروبا، ومنها غموضها بسبب طبيعتها الصحراوية التي جعلت ارتيادها في الأزمنة الماضية أمرا صعبا يقرب من المستحيل مما شكل تحديا تطلع عدد منهم إلى مواجهته. تبع ذلك في القرنين الثامن والتاسع عشر صراع النفوذ والمصالح بين القوى الاستعمارية التي شكلت فرنسا أحد أركانها. وقد عملت كل ما في وسعها للحصول على مكاسب من خلال الاستفادة من تجارة القهوة في المخا (اليمن) أو الحصول على موطأ قدم في الممر المائي (البحر الأحمر) إلى الهند والشرق الأقصى لكن غريمتها بريطانيا تمكنت من إبعادها. وكان لها مشاريع أخرى تتعلق في إمكانية بسط نفوذها على الجزيرة العربية، ومن الوسائل التي سلكتها إرسال موفدين إلى الجزيرة العربية متسترين تحت شخصيات مختلفة لإعداد تقارير عن مدى إمكانية وجدوى ذلك ، ولم تكتف بتوظيف أبنائها لهذه المهام بل عهدت بها إلى غيرهم ممن توسمت فيهم تحقيق بعض مآربها من هؤلاء الأسباني دمنغو باديا لا بليخ Domigo Badia-y-Leblich الذي زار مكة سنة ١٨٠٧م وأقام فيها تحت اسم علي بك العباسي، والإنجليزي وليم بلجريف W.Pelgrave الذي زار نجدا وأقام في الرياض وقابل الإمام فيصل بن تركي سنة ١٨٦٢م.

وفي القرن العشرين بدأ التنافس على امتيازات اكتشاف حقول النفط ولم تحظ فرنسا بشيء من نفط الجزيرة العربية بسبب ضعف نفوذها أو بالأحرى انعدامه.

وهذا الكتاب الذي نراجعه دراسة للجزيرة العربية في العصر الحديث ومؤلفه باحث فرنسي بنى معلومات كتابه على دراسة ميدانية حيث وقف بنفسه على كثير من معالم ما كتب وتعرف على أصحاب القرار والمتنفذين في الشركات والحكومات وتعرف على المجتمعات وأفاد من المصادر المكتوبة خاصة التقارير.

قسمه المؤلف الكتاب إلى خمسة أقسام على أساس جغرافي ثم قسمه تقسيمات فرعية على فصول بلغت ١٧ فصلا إضافة إلى ملحق. وكان الفصل الأول منها تمهيدا جغرافيا والفصل الثاني خلفية تاريخية.

أما القسم الثاني فقد خصصه للمملكة العربية السعودية ويضم الفصول ٤،٥،٦،٧ يتضمن الفصل الرابع عرضا لتاريخ المملكة من قيام الدولة السعودية الأولى وحتى إعلان توحيد المملكة رسميا وتسميتها بـ"المملكة العربية السعودية" في ١٨سبتمبر "أيلول" ١٩٣٢م . أما الفصل الخامس وعنوانه: العربية السعودية في القرن العشرين فعرض فيه لتنظيم الجهاز الحكومي المركزي إضافة إلى حكم المناطق وفي نفس الفصل جاء على ذكر البدو والجهود التي بذلت لتوطينهم.

والفصل السادس أعطاه عنوان الثورة "الاقتصادية في الصحراء" ودرس فيه اكتشاف النفط وامتيازاته وتطور الإنتاج والصناعة النفطية وتوظيف عائدات النفط على أوجه الحياة المختلفة في المملكة. وينطوي كتابه بالإضافة إلى المعلومات على تحليل ونقد، ففي هذا السياق يقول (ص ٩٩): "تمثل العائدات البترولية ٨٠ ٪ من دخل الموازنة السعودية، وإذا أضفنا الضرائب والرسوم الجمركية المستوفاة على النشاط الاقتصادي الذي تعد الصناعة البترولية أساسه غير المباشر فإن النسبة التي يسهم فيها البترول في موازنة الدولة تصل إلى ٩٠٪. ففي عام ١٩٥٦م دفعت أرامكو وحدها للخزينة السعودية ٢٨٠ مليون دولار، ولاشك أن التوظيف الذكي لهذه الملايين يستطيع أن يحول المملكة العربية السعودية إلى بلد مستقل اقتصاديا ويرفع مستوى معيشة السكان..." ويضيف: ما زال القسم الأكبر من البلاد باقيا على وضعه كأن البترول لا يعنيه. وقد علمتنا التجارب الاستعمارية الجديدة أن هذه الأوضاع غير المتوازنة تحمل في طياتها بذور انعدام توازن وفي ذلك خطر عظيم."

وينتقد في مكان آخر(ص ١٠١) توزيع ميزانية الدولة فيقول: "إن آخر موازنة منشورة اطلعنا عليها هي موازنة سنة ١٣٧٤هـ (من ٣٠ أغسطس "آب" ١٩٥٤م إلى ١٩أغسطس ١٩٥٥م). ويتضح منها أن القوات المسلحة تحظى بـ٣٠٪ من المصروفات مقابل ٣ر٤٪ للتعليم وأقل من ٣٪ للصحة، ويبلغ العجز١٥٪. وإذا صح أن الأهمية النسبية للأموال المخصصة للجيش والتعليم والصحة تسمح وحدها بالحكم على نظام ما فإن النظام السعودي متأخر في هذا المجال."

وفي الفصل السابع: المملكة العربية السعودية على المسرح العالمي ، يؤكد المؤلف على الدور الذي لعبته المملكة في السياسة الدولية فيقول (ص ١٠٩): استطاعت المملكة العربية السعودية، على الرغم من حالة التأخر التي كانت تعيشه، وقبل أن يكتشف البترول أن تفرض نفسها على الساحة الدولية منذ تأسيسها.

أما اليوم فالبترول والإسلام دعامتا المملكة يمنحانها حضورا متناميا على المسرح الدولي. وإذا كان الملك عبدالعزيز قد اتبع سياسة حذرة ومتحفظة خلال فترة طويلة

من الزمن فإن خليفته سعودا أسهم إسهاما كبيرا في السياسة العالمية لأن الظروف تغيرت تغيرا جذريا. وإن خدمة الأماكن المقدسة التي يتطلع إليها ٤٠٠ مليون من البشر ، و٣٥ مليار برميل من البترول تخولان سعودا الحق والإمكانية ليرفع صوته عاليا ..."

ويشرح في مكان آخر كيف أن الملك عبدالعزيز لم يكن من أولئك الساسة الذين يكونون أسرى للمواقف الشخصية في رسم وإدارة سياسة بلادهم الخارجية ويعطي مثلا الخلاف السعودي اليمني الذي تصاعد حتى وقعت الحرب بين الطرفين بأن الملك عبدالعزيز وضع ذلك وراء ظهره وغلب مصلحة وطنه ومصلحة الأمة في علاقاته ومواقفه الدولية فيقول (ص ١١٤): "ويلاحظ المراقب الأجنبي أن حنكة ابن سعود دفعته إلى التحالف مع أعدائه التقليديين الهاشميين في العراق والزيديين في اليمن. إن هذه السياسة ليست إلا استمرارا لسياسة التحالف مع القبائل التي انتهجها على الصعيد الداخلي ثم نقلها فيما بعد إلى الصعيد الدولي ... إن أقوال الملك الراحل وأفعاله تفصح عن رغبة أكيدة في أن تتقارب الشعوب الإسلامية وتتوحد بل إن اهتمامه بالوحدة الإسلامية كان يطغى على كل اهتماماته الكبرى."

أما عن علاقات المملكة بفرنسا فيذكر (ص١١٦-١١٧): أن فرنسا من أول القوى العظمى التي اعترفت عام ١٩٢٥م بالملك عبدالعزيز آل سعود ملكا على الحجاز، وأول دولة رفعت مستوى تمثيلها الدبلوماسي في عام ١٩٢٩م من قنصلية في جدة إلى مفوضية ، وهي اليوم سفارة. ومنذ ٢٢ سبتمبر "أيلول" ١٩٢٥م عقدت فرنسا مع المملكة اتفاقية تجارية باسم دول المشرق التي كانت تحت الانتداب الفرنسي... إن مصالح فرنسا في أرض الإسلام، في أفريقيا الشمالية وفي أفريقيا السوداء - وفي بلاد المشرق فيما مضى - كل ذلك يمنح العلاقات الطيبة مع الحجاز أهمية استثنائية.

ويبرر مواقف المملكة غير الودية تجاه فرنسا في المحافل الدولية إبان الثورة الجزائرية بالقول (ص١١٧): " وإذا كان ممثلو المملكة العربية السعودية في الأمم المتحدة يسرفون أحيانا في إطلاق الأقوال العنيفة ضد فرنسا فإن للضرورات أحكامها ..."

أما القسم الثالث فخصصه لليمن والذي أطلق عليه العربية الجنوبية انسجاما مع تقسيم الجغرافيين اليونانيين للجزيرة العربية، وعدد فصوله أربعة ، ثلاثة منها للمملكة اليمنية والرابع لمستعمرة عدن ومحميتها . وبدأ هذا القسم بمقدمة عن تاريخ اليمن القديم، ثم نشأة وتطور النفوذ الزيدي في اليمن. أما في العصر الحديث فيبدأ بعلاقة المملكة اليمنية بكل من بريطانيا وإيطاليا. ثم بين أن طبيعة الجمود في أوضاع اليمن وعدم استجابتها للتغيير أدت إلى قيام محاولتي انقلاب فاشلتين من داخل الأسرة الحاكمة.

ويقول عن المستوى الثقافي (ص ١٤٧): "إنه ليس أفضل من المستوى الصحي، ناهيك من أن أولئك الذين يصبحون على وعي بالتخلف الذي يفرضه الإمام [أحمد] على البلد يرحلون عنه ليزيدوا عدد المهاجرين ويحرمون البلد من النخبة المثقفة... إن التجارب التي أجرتها السيدة فابيان، وهي إثنولوجية وطبيبة في الوقت نفسه ، دلت على أن نسبة الذكاء الفطري لدى اليمنيين مشابهة وموازية لتلك التي نجدها لدى أكثر الشعوب تقدما..."

ويرى أن التركيب الاجتماعي في اليمن يشكل عائقا في سبيل تحقيق الفرد ذاته، ويقتبس (ص ١٤٨) البروفسور جويتان الذي شخص المجتمع اليمني بأنه "أحد مخلفات حضارته القديمة، ويشبه في نواح كثيرة تركيب مجتمع الطبقات المغلقة ... فالطبقة السامية تتكون من السادة... وهم في غالب الأحيان من كبار ملاك العقارات أو أنهم يتقاضون مخصصات وظائف إدارية وهمية. أما الفلاحون وأصحاب المهن اليدوية وأبناء الرقيق والقبائل البدوية فإن كل فئة منهم تشكل طبقة خاصة منغلقة ووراثية وتؤدي وظيفة معينة... والفلاحون أكثر الطبقات فقرا، فالفلاح مرتبط بالأرض بسبب الدين والربا ويعيش في حالة تشبه العبودية ... تلك حالة اليمن، العربية التي كانت سعيدة ..."

ويصف جانبا من الطريقة التي كان يحكم بها الإمام أحمد البلاد فيقول (ص ١٥٥): " كيف يمكن لملك عدد سكان مملكته خمسة ملايين نسمة أن يقرر شخصيا ما ينبغي اتخاذه لإصدار تأشيرة، أو لإصدار إذن بشراء عشرين لترا من الوقود أو لشراء طائرة جديدة ..."

ويعطي المؤلف صورة أخرى لحكم الإمام أحمد وهي انغماسه بل احتكاره للنشاط التجاري في البلد عن طريق مشاركته لتاجر كبير اسمه الحاج علي محمد الجبلي الذي تبوأ في بضع سنوات مركزا فريدا في تجارة اليمن وعندما لامس جشع الإمام العجوز أشركه بنسبة كبيرة في مشاريعه وصفقاته بحيث أصبح الجبلي الشخصية المركزية للاقتصاد اليمني. ويذكر عن نشاطهما (ص ١٦٣): "إن الملك وشريكه يسيطران على تجارة البلد الخارجية كلها ويحتكران المبادلات الداخلية

كلها... وهو [الجبلي] مكلف باستيراد القمح والسكر والأرز والبترول للإضاءة [الكيروسين] وكل السلع الأخرى المصنعة التي يحتاجها اليمن..."

ومثلما أشار مترجم الكتاب في مقدمته فالمؤلف يبدي تعاطفا شديدا مع إسرائيل واليهود ونكتفي بالاستشهاد بدليل واحد وهو دور اليهود في المجتمع اليمني وأعطى عنوانا لهجرتهم إلى إسرائيل هو " نهاية الأسطورة اليهودية ". وكان المؤلف شاهدا على بعض أحداث هذه الهجرة إن لم يكن له دور في تنظيمها حيث كان في استقبالهم عند وصولهم إلى إسرائيل يقول (ص ١٥٩): "كنت في الطرف الآخر للجسر الجوي عندما وصل الحرفيون اليمنيون في حالة من الفقر المدقع. وبعد سنوات في عام ١٩٥٤م أجريت دراسة مطولة عن المشكلات التي تعترض اندماجهم في بلدهم الجديد. وأظن أن إسرائيل، التي استقبلت يهود اليمن بحفاوة، اغتنت بمورد بشري لا يقدر بثمن بينما افتقر اليمن افتقارا فاق بمراحل كل ما كان متوقعا."

أما القسم الرابع فقد سماه العربية الشرقية وهو ما نسميه الآن منطقة الخليج وقد ركز في هذه القسم على أمرين الأول النشاط البريطاني في منطقة الخليج وعلاقتها بحكامه، والثاني يتناول المنطقة بعد اكتشاف النفط وتنافس الشركات على الامتيازات النفطية وكميات النفط المستخرجة وعلاقة الشركات المنتجة بحكام المنطقة وتغير الامتيازات حيث أنه مع الزمن أخذت تتزايد حقوق الحكام. وبالرغم أنه ألف كتابه في الخمسينات إلا أنه يطلق على الخليج أسماء كان يطلقها الأوربيون خاصة البريطانيين مثل ساحل القراصنة . ولقد حظيت الكويت التي أقام بها بإعجابه ، فخصص لها الفصل الخامس عشر وعنوانه : الكويت العجيبة . وقد فصل نسبيا المعلومات عن مجتمعها في الماضي والتحول الذي طرأ على حياتهم من جراء استثمار عوائد النفط ، فمما قاله تحت عنوان دولة نموذجية (ص٢٦٤): "... وتوظف موارد الإمارة الضخمة بذكاء. إن الشيخ صباح "حاكم مطلق مستنير" قرر أن يصنع من بلده مثالا للدولة العصرية، لذلك نجده يستثمر قسما من عائداته البترول بفوائد ثابتة على المدى المتوسط والمدى البعيد ويشرف على هذه الاستثمارات مجلس استثمار أنشئ خصيصا لهذا الغرض... لقد أفلح الأمير ولكن بتكاليف باهظة من جعل الكويت العاصمة من أحدث العواصم في العالم فبناها من جديد...."

قيمة الكتاب:

تمت الإشارة سالفا إلى أن الكتاب موجه في الأساس إلى صانع القرار ورجال السياسة في فرنسا ثم إلى القارئ المهتم. وهذا الكتاب بالنسبة لنا يظل ذا قيمة جيدة لأنه عمل ميداني بالدرجة الأولى ثم اعتمد مؤلفه في معلوماته على مصادر موثوقة أضفى عليها رؤيته وتحليلاته ومقارناته خاصة مع دول المغرب ما كان منها مستعمرا في ذلك الوقت أو يخضع للنفوذ الفرنسي غير المباشر. ومن مزايا هذا الكتاب أنه درس الجزيرة العربية كوحدة جغرافية فجاءت دراسته لها شاملة ومن ثم يسهل المقارنة بين منطقة وأخرى في مجمل أوضاعها. وكون الكتاب ألف في الخمسينات، فرغم أن الحقبة الزمنية قريبة وكثير من أحداثها وأوضاعها لا زال في ذاكرة الكثيرين، ومصادر المعلومات عنها متوفرة إلا أني أرى أن هذه الحقبة لم تحظ بدراسات شاملة وبقدر من التحليل والعمق مثل هذه الدراسة. على أن هذا لا يعني أننا نسلم للمؤلف بكل ما جاء في كتابه سواء من حيث دقة معلوماته أو صواب تحليلاته.

أما الترجمة فعلى الرغم من خبرة الدكتور محمد خير البقاعي في الترجمة من الفرنسية إلى العربية وأسلوبه الراقي في أبحاثه، فهناك الكثير من الملاحظات على الترجمة التي لا يتسع المقام لذكرها بما فيها النحوية لدرجة أنه يوجد حالات قليلة يكون المعنى غير مفهوم، ولعل السبب في ذلك أنه كان تحت ضغط من الناشر بحيث لم يدع له مجالا للتدقيق والمراجعة المتأنية. وأعطى مثلا واحدا على عدم الدقة فعنوان القسم الثاني: العربية السعودية، وعنوان الفصل الخامس : العربية السعودية في القرن العشرين، وعنوان الفصل السابع: المملكة العربية السعودية على المسرح العالمي.

ومن المعروف أن اسم "العربية السعودية" وإن كان مستخدما في اللغات الأوربية فلا أحد يستخدمه في اللغة العربية على الإطلاق، ولا أعرف لماذا المترجم الكريم يستخدمه في عنوانين ويتخلى عنه في العنوان الثالث.

إن أي عمل ضخم لا يخلو من الملاحظات وما يفوت على المؤلف أو المترجم في الطبعة الأولى للكتاب يمكن تداركه في الطبعة الثانية. ولا يفوتني في النهاية إلا أن أسجل شكري وتقديري للدكتور البقاعي على الجهد الكبير الذي بذله في الترجمة وعلى أن جعل هذا الكتاب متاحا لقراء العربية خاصة المعنيين بتاريخ دول الجزيرة العربية.

إعداد : أ. د. عبدالعزيز بن صالح الهلابي
كلية الآداب - جامعة الملك سعود